وسط ترقب تصاعد التوترات بين أميركا والصين

النفط يحقق أكبر مكاسب شهرية في تاريخه بارتفاع 88 بالمئة

ارتفعت أسعار النفط، إذ اختتمت العقود الآجلة للخام الأميركي مايو بمكاسب شهرية قياسية بدعم من آمال في أن اتفاق التجارة الأميركي الصيني سيظل كما هو وتراجع إنتاج الخام.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم يوليو عند 35.49 دولار للبرميل، إذ قفزت 1.78 دولار، بما يعادل 5.3 بالمئة.

وأغلق خام برنت تسليم يوليو عند 35.33 دولار للبرميل بزيادة 4 سنتات، لكن عقود أغسطس الأكثر نشاطا أنهت الجلسة عند 37.84 دولار للبرميل، بارتفاع 1.81 دولار، أو 5 بالمئة تقريبا.

وشهد كلا الخامين ارتفاعات شهرية كبيرة بسبب هبوط الإنتاج العالمي وتوقعات بنمو الطلب، إذ تتحرك أجزاء من الولايات المتحدة، بما في ذلك مدينة نيويورك، ودول أخرى في اتجاه استئناف الأنشطة بعد إجراءات عزل عام مرتبطة بفيروس كورونا.

وسجل غرب تكساس الوسيط أكبر زيادة شهرية على الإطلاق عند 88 بالمئة بعد أن جرى تداوله الشهر الماضي بقيم سالبة، وسجل برنت ارتفاعا بنحو 40 بالمئة، وهو أكبر صعود شهري منذ مارس 1999.

وقال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إن إدارته ستبدأ في إلغاء المعاملة الخاصة لهونغ كونغ ردا على خطط الصين فرض تشريع أمني جديد بالإقليم، لكنه لم يقل إن المرحلة الأولى من اتفاق التجارة بين واشنطن وبكين عرضة للخطر.

وفي السياق، تراجعت أعداد حفارات النفط والغاز الأميركية بمقدار 17 إلى مستوى منخفض قياسي عند 301 هذا الأسبوع، بحسب بيانات من شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة تعود إلى عام 1940.

الذهب يواصل حصد المكاسب الشهرية.. ويرتفع 23 دولاراً

وسعت أسعار الذهب صعودها لأكثر من 23 دولاراً عند تسوية تعاملات اليوم الجمعة، مع هبوط أسواق الأسهم، لتحقق مكاسب شهرية للمرة الثانية على التوالي.

واستفاد الذهب من هبوط الدولار الأمريكي وخسائر الأسهم بعد بيانات أظهرت اتساع عجز الميزان التجاري السلعي في أبريل وتراجع الإنفاق الشخصي رغم صعود قوي للدخل.

كما ساهم رفض الولايات المتحدة معاملة الصين لهونج هونج وسط تشريع جديد من شأنه تقييد الديمقراطية في المدينة، ما دفع المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

ومن جانبه، أعرب رئيس الفيدرالي جيروم باول عن قلقه من احتمالية اندلاع موجة ثانية لوباء كورونا، مضيفاً أن المركزي الأمريكي سيبدأ قريباً في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وعند التسوية، ارتفع سعر العقود المستقبلية لمعدن الذهب تسليم شهر أغسطس/آب بنحو 1.4 بالمائة ليصل إلى 1751.70 دولار للأوقية، رابحاً حوالي 23.40 دولار.

وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية بنحو 0.1 بالمائة، بفعل تخفيف قيود الإغلاق حول العالم والتي تعزز آمال التعافي الاقتصادي، لكنه حقق مكاسب شهرية بنسبة 3.4 بالمائة أو ما يوازي 57.5 دولار.

وزاد سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنحو 1 بالمائة أو ما يعادل 17 دولارا مسجلاً 1735.38 دولار للأوقية.

وخلال نفس التوقيت، ارتفع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.1 بالمائة مسجلاً 98.485 بعد أن كان متراجعاً عند 97.94 خلال التعاملات.

مديرة صندوق النقد للبنوك: أوقفوا توزيعات الأرباح فوراً

كريستالينا جورجيفا

بعد الأزمة المالية لعام 2008، طلبت الجهات التنظيمية من البنوك زيادة ذخيرتها الاحتياطية من رأس المال والسيولة عالية الجودة، وعزز ذلك بشكل كبير مرونة النظام المالي.

ويستشهد العديد من المراقبين في الوقت الراهن بهذه الذخيرة المالية كحصن ضد الآثار الضارة لوباء «كوفيد19-»، بحسب «كريستالينا جورجيفا» مديرة صندوق النقد الدولي.

لكن بينما يتجه العالم لركود عميق في عام 2020 وللتعافي الجزئي فقط في 2021، سيتم اختبار مرونة النظام المالي، لذا من الضروري وجود مراكز قوية لرأس المال والسيولة لدعم الائتمان الجديد.

وتتمثل إحدى الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطيات المصرفية في الاحتفاظ بالأرباح من العمليات الجارية. وبحسب تقديرات صندوق النقد فإن 30 بنكًا عالميًا مهمًا من الناحية النظامية أنفق حوالي 250 مليار دولار في توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم العام الماضي، لكن هذا العام يجب أن يحتفظوا بالأرباح لبناء رأس مال.

بالطبع، هذا له آثار غير سارة على المساهمين بما في ذلك التجزئة وصغار المستثمرين المؤسسيين الذين قد تكون أرباح البنوك مصدرًا مهمًا لهم للدخل المنتظم. ومع ذلك، في مواجهة الانكماش الاقتصادي المفاجئ هناك حاجة قوية لتعزيز قاعدة رأس المال للبنوك، للأسباب التالية.

يتماشى بناء احتياطيات أقوى مع مجموعة الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، حيث تقوم الحكومات بتطبيق إجراءات مالية بتريليونات الدولارات، بما في ذلك التمويل الذي يوفر الدعم للمقترضين الذين يستخدمون القروض المصرفية.

وابتكرت البنوك المركزية وقدمت دعماً استثنائياً للسيولة لمجموعة واسعة من الأسواق، ومارس مراقبو البنوك (البنوك المركزية) المرونة إلى أقصى حد ممكن من خلال تشجيع البنوك على إعادة هيكلة سداد القروض، وتخفيف المتطلبات التنظيمية، والسماح للبنوك بسحب احتياطياتها بشكل مؤقت.

وتتوافق مصالح مساهمي البنك مع مصالح المشرفين والعملاء، وسيستفيد جميع أصحاب المصلحة في نهاية المطاف إذا حافظت البنوك على رأس المال بدلاً من دفعها للمساهمين أثناء الوباء.

وتعني حماية قوة القطاع المصرفي في الوقت الحالي أنه بمجرد أن يبدأ التعافي يمكن للمساهمين توقع الحصول على عوائد كبيرة – وفي الواقع، كلما زادت الأرباح المحتفظ بها الآن، زادت العوائد النهائية. وتم بالفعل الاعتراف بالحاجة إلى الحفاظ على رأس المال ويجب أن تكون على نطاق أوسع، وهو ما حدث في بعض الدول التي قررت البنوك فيها طواعية تعليق مدفوعات المساهمين وعمليات إعادة الشراء بشكل جماعي.

في حالات أخرى، كان على المراقبين دفع البنوك نحو ذلك، حيث طلب بنك إنجلترا من البنوك تعليق خطط دفع توزيعات والمكافآت النقدية للمدراء التنفيذيين، مشيرًا إلى أنه مستعد لاستخدام سلطاته الإشرافية في حال تم رفض ذلك، وفي النهاية امتثلت البنوك. وفي البرازيل، كان على المشرفين استخدام سلطتهم لتعليق العوائد بطريقة جماعية.

القرارات الجماعية مهمة، والبنوك التي تتخذ إجراءات بمفردها يمكن أن يعاقب عليها المستثمرون الذين يفشلون في فهم الحاجة إلى تقييد العوائد، لذلك يجب أن تغطي القرارات جميع البنوك – سواء كانت مملوكة للدولة أو خاصة، تجارية أو استثمارية.

لكن لا يمكن لأي بنك أن يفعل ذلك بمفرده، وإذا لم تكن الإرادة الجماعية للبنوك موجودة، فيجب على المراقبين اتخاذ القرار نيابة عنهم.

في الوقت الحالي، يستخدم المشرفون في العديد من الدول اختبارات التحمل لتحديد ما إذا كان ينبغي تقييد العوائد ومقدار هذا الخفض، هذه الاختبارات التي بدأها صندوق النقد الدولي منذ أكثر من 20 عامًا تحدد حجم رأس المال الإضافي اللازم لإبقاء البنوك مرنة في مواجهة الأزمة، وهي دليل حيوي يساعد الآن على اجتياز فترة غير مألوفة.

لقد حان الوقت لتحديث هذه الاختبارات لتأخذ في الاعتبار الاحتمالية المتزايدة لسيناريوهات اقتصادية أكثر سلبية ناجمة عن الوباء. ولضمان الاتساق العالمي، فإن التنسيق الدولي هو مفتاح الحل، ويمكن أن يساعد صندوق النقد ومجلس الاستقرار المالي في تحقيق ذلك.

لا تزال ذكريات الأزمة العالمية الأخيرة باقية، يبذل القطاع العام ما في وسعه للمساعدة في منع حدوث أزمة مصرفية أخرى مجدداً، والمساهمون لديهم مصلحة والتزام للقيام بنفس الشيء.

بـ«19» مشروع استثمار أجنبي مباشر في القطاع

تركيا السابعة أوروبياً في جذب استثمارات الطاقة النظيفة

قسمت نتائج دراسة بحثية حديثة حول «مناطق الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بأوروبا لعام 2020»، الدول الرائدة في مجال الطاقة النظيفة إلى فئتين بحسب عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي، ونسبة الاستثمارات في مجال الطاقة إلى عدد السكان.

ودققت الدراسة، بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة المتجددة بأوروبا في الفترة من 2016 إلى 2019. ثم قيّمت الدول التي جذبت 5 مشاريع استثمار أجنبي في هذا القطاع على الأقل خلال الفترة المذكورة.

واحتلت تركيا المرتبة السابعة أوروبيا في قائمة تضم أكثر من 20 دولة جذباً للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة بـ19 مشروع استثمار أجنبي مباشر في مجال الطاقة المتجددة.

مركز جذب للمستثمرين

قال محمد ياووز الأمين العام لوكالة التنمية الاقتصادية بإزمير إن «تركيا اتخذت خطوات مهمة في الفترة الأخيرة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة». وأضاف ياووز أن «زيادة الاستثمار في إنتاج المعدات في مجال الطاقة مهم جداً لتعزيز مكانة البلاد في قطاع الطاقة المتجددة».

ولفت إلى أن «التعديلات الجديدة بخصوص دعم الاستثمارات الأجنبية والآليات الجديدة للمناقصات بهدف دعم إنتاج المعدات المحلية بقطاع الطاقة لها أثر إيجابي في مجال إنتاج الطاقة والمعدات بالقطاع».

وأشار ياووز إلى «سعي وكالة التنمية الاقتصادية بإزمير إلى رفع القيمة المضافة لقطاع الطاقة النظيفة في البلاد وتعزيز أثرها الإيجابي على العمالة والبيئة».

وتابع: «أثرت المميزات اللوجستية لإزمير وموانئها والأيدي العاملة المؤهلة والصناعات الفرعية المتطورة، لتصبح مركزًا لجذب المستثمرين العاملين بهذا المجال، وساعدت في أن تصبح المنطقة قاعدة لمنتجي المعدات».

وأكد ياووز أن سلسلة الدعم القوية في إزمير ساهمت بشكل كبير في نجاح تركيا في هذا المجال. واستطرد «لقد تشكلت سلسلة توريد كبيرة مؤلفة من كبار منتجي طاقة الرياح، وعدد من الشركات العالمية في مجال إنتاج المعدات والتكنولوجيا.

وتابع: «بالإضافة إلى العديد من الشركات المحلية في المنطقة. وأردف: «من المهم العمل على تعزيز مكانة تركيا في قطاع الطاقة المتجددة؛ وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وخاصة في إنتاج المعدات».

إنجلترا الأولى

واحتلت إنجلترا مركز الريادة عالمياً وأوروبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقة النظيفة خلال 2019. وخلال تلك الفترة وصل حجم الاستثمارات الأجنبية لأعلى مستوى لها خلال آخر 8 سنوات بفضل تشجيع الدولة لمنتجي الطاقة المتجددة.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنتاج الطاقة والعمليات ذات الصلة بها كطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية في المقام الأول. وفي هذا الإطار فإن استراتيجية إنجلترا الهادفة لتأسيس إنتاج الطاقة من الرياح في البحار بطاقة 30 جيجاواط حتى عام 2030 هي استراتيجية ذات تأثير كبير. وتبعت إنجلترا، إسبانيا التي برزت بالاستثمارات في الطاقة الشمسية.

وتحتل فرنسا المرتبة الثالثة حيث تستضيف استثمارات ضخمة في مجال إنتاج طاقة الرياح، وذلك نتيجة تقديمها الدعم اللازم للاستثمارات الأجنبية في إطار استراتيجيات تغير المناخ.

ووفقًا للدراسة التي تقوم بقياس نسبة الاستثمارات إلى معدل السكان فتحتل البوسنة والهرسك وفنلندا وصربيا المرتبة الأولى فيها، وتحتل تركيا المرتبة الـ18 بنسبة 0.23 في المئة.

ديون كورونا.. 77 مليار دولار للأسواق الناشئة

في الوقت الذي استنزفت فيه خطط التحفيز التي أعلنتها دول الأسواق الناشئة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، جزءا كبيرا من احتياطيات البنوك المركزية، قال صندوق النقد الدولي، إن تقديراته تشير إلى أن اقتصادات الأسواق الناشئة جمعت ديونا بنحو 77 مليار دولار في أبريل ومايو، مما غير جزئياً اتجاه نزوح ضخم لرؤوس الأموال بلغ 100 مليار دولار في أعقاب تفشي فيروس كورونا.

وأبلغت مديرة الصندوق، كريستالينا جورجيفا، مؤتمرا للأمم المتحدة أن صندوق النقد قدم تمويلاً طارئا بواقع 22 مليار دولار إلى 60 من أصل 103 دول طلبت المساعدة، ومنحا لتغطية ستة أشهر من مدفوعات خدمة الديون المستحقة له لعدد 27 دولة من الأعضاء الأشد فقرا.

وتشير توقعات سابقة لمعهد التمويل الدولي، إلى أن حكومات الأسواق الناشئة تشهد في الوقت الحالي عجزاً مالياً غير مسبوق في سياق صدمة وباء «كوفيد19-» المستجد. وذكر المعهد في تقرير حديث، أن حكومات الدول الناشئة ستدير عجزاً مالياً لا مثيل له في بيئة تشهد انخفاض أرصدة الحسابات الجارية بسبب ضغف تدفقات رأس المال.

وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد يستمر عبر كافة أنحاء اقتصادات الأسواق الناشئة، لكنه سيكون أكثر وضوحاً في جنوب إفريقيا، والتي دخلت الأزمة مع نقاط ضعف واضحة. لكن من المتوقع أن تشهد كل دولة حول العالم تقريباً اتساع العجز المالي في العام الحالي من أجل التعامل مع أزمة الصحة العالمية وأزمة النمو الاقتصادي، لكن هذا الوضع سيكون أكثر بروزاً في الأسواق الناشئة.

في الوقت نفسه، تكشف مؤشرات تتبع التدفقات الرأسمالية وبيانات صافي إصدار السندات التابعة لمعهد التمويل، أن بعض الأسواق الناشئة قد تجد صعوبة في اقتراض مبالغ كبيرة من الخارج هذا العام، ويعني ذلك تقليصا كبيرا في ديون الرافعة المالية في القطاع الخاص بشكل غير عادي من أجل توفير الحيز للعجز المالي.

وقبل أيام، أشار بنك «غولدمان ساكس»، في مذكرة بحثية، إلى أنه على دول الأسواق الناشئة ديون بالدولار الأميركي قيمتها نحو 34 مليار دولار تستحق خلال الاثني عشر شهرا المقبلة.

فيما تشير البيانات الرسمية إلى أن احتياطيات البنوك المركزية على مستوى العالم فقدت أكثر من 175 مليار دولار خلال أقل من شهرين فقط، حيث أظهرت حركة مؤشرات الاحتياطي من النقد الأجنبي في أكثر من 50 دولة من الدول الكبرى وأيضا الاقتصادات الناشئة والنامية، أن 30 دولة منها سجلت احتياطاتها النقدية نزيفا حادا، منذ تفشي «جائحة» فيروس كورونا في العالم.

وجاءت الصين في صدارة الدول التي هوى احتياطي النقد لديها بنسبة كبيرةن حيث فقد أكثر من 46 مليار دولار دفعة واحدة في مارس الماضي، فيما تصدرتها من حيث النسبة تركيا التي فقد بنكها المركزي أكثر من 15 في المئة من الاحتياطي النقدي بقيمة 19.2 مليار دولار وذلك خلال شهر واحد فقط.

مفوضية اللاجئين تعلن حاجتها لـ343 مليون دولار لمواجهة كورونا

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاجتها لحوالي 343 مليون دولار أميركي لتلبية الاحتياجات الإضافية لملايين اللاجئين والأشخاص ممن وصفتهم «بالفئات الأكثر ضعفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، الناتجة عن انتشار وباء كوفيد19- وآثاره.

وقالت المفوضية، في بيان، إن التمويل المطلوب ضروري لإنقاذ الأرواح، والحماية من انتشار الوباء، ومواجهة تبعاته الاقتصادية والاجتماعية على حياة الأشخاص الأكثر ضعفا في المنطقة.

وتنوي مفوضية اللاجئين مضاعفة الدعم المقدم للأشخاص الأكثر ضعفا من بين 16 مليون شخص من اللاجئين والنازحين داخليا والعائدين والأشخاص عديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما سيسهم التمويل في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا، وفق ما ذكر بيان المفوضية. وفي سبيل تلبية الاحتياجات الاقتصادية المتزايدة، توسع مفوضية اللاجئين نطاق مساعداتها لتشمل المزيد من العائلات الضعيفة في عدة دول في المنطقة مثل مصر والأردن والعراق ولبنان وتركيا، وهي الدول الرئيسة المضيفة للاجئين السوريين.

وأشارت المنظمة إلى أنه رغم أن أزمة كوفيد19- تعتبر أزمة صحية في المقام الأول، فهي تحولت أيضا إلى أزمة اقتصادية، وأدت إلى تحديات تتعلق بحماية اللاجئين، وتسببت في زيادة مستوى الفقر لدى الأشخاص الذين يعتمدون على موارد قليلة أو على الهامش الاقتصادي للمجتمع.